

يمكن إنزال نسخة من التقرير عن طريق:

<http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html>

الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009

الملخص التنفيذي



الأمم المتحدة

ملخص تنفيذي

التوقعات على مستوى العالم

الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة ركود

يغوص الاقتصاد الدولي في وحل أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير. بدأ الأمر لأول وهلة وكأنه شرخ في سوق الائتمان العقاري الثانوية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال صيف عام 2007، بدأ في الاتساع خلال عام 2008 محدثاً تصدعات أعمق على مدى الساحة المالية الدولية مؤدياً في النهاية إلى انهيار مؤسسات مصرفية رئيسية، وإلى تراكم انهيار أسواق الأسهم على اتساع المعمورة و تجمد الائتمان. فجرت موجات الصدمات المالية الناتجة أزمة اقتصادية كاملة مع دخول أغلب الاقتصاديات المتقدمة في حالة ركود فعلي وتوقع تدهور الاقتصاديات البازغة والنامية الأخرى بمعدلات متسارعة، حتى مع الوضع في الاعتبار سجلها الاقتصادي الحديث الذي اتسم بالقوة.

تتوقع الأمم المتحدة وفقاً لسيناريو خط الأساس أن يبلغ نمو الناتج الإجمالي الدولي معدل ضعيف نسبته 1% خلال عام 2009، وهو ما يمثل تباطؤ حاد مقارنة بنسبة نمو 2.5% التي كانت مقدرة لعام 2008، وأقل كثيراً من نسب النمو القوية للأعوام السابقة. كما يتوقع أن ينخفض متوسط دخل الفرد في العالم خلال عام 2009 وفقاً للتقدير الحالي لمعدل النمو الدولي. كما يتوقع أن ينخفض ناتج الدول المتقدمة بنسبة 0.5% خلال عام 2009، وأن يتباطأ معدل النمو لدي الاقتصاديات المارة بمرحلة تحول إلى 4.8% خلال عام 2009 مقارنة بمعدل 6.9% خلال عام 2008، بينما يتباطأ نمو ناتج الدول النامية من معدل 5.9% عام 2008 إلى 4.6% خلال عام 2009.

يوجد احتمال لتحقيق سيناريو أكثر تشاؤماً في ضوء حالة عدم اليقين السائدة حالياً. فإذا ما استمرت حالة التجمد في أسواق الائتمان الدولية، ولم يتم استعادة الثقة في القطاع المالي بسرعة، قد تدخل الدول المتقدمة في حالة من الركود الاقتصادي العميق خلال عام 2009 مصحوبة بانخفاض مجمع في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ حوالي 1.5%، كما سيتباطأ النمو الاقتصادي للدول النامية إلى معدل 2.7%، وهو معدل خطير للانخفاض في ضوء تأثيره السلبي على قدرات تلك الدول في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي لديها. سيحدث أيضاً انخفاض حقيقي في حجم الاقتصاد الدولي خلال عام 2009 في حالة تحقق السيناريو الأكثر تشاؤماً، وهو وضع لم يشهده العالم منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي.

توصى مطبوعة "الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009" (WESP 2009) بتفعيل حزم إنعاش مالية ضخمة يتم التنسيق بشأنها على المستوي الدولي بصورة متجانسة ومتعاضدة ومتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يؤدي ذلك إلى درء خطر حدوث ركود

اقتصادي دولي عميق. كما يجب أن يتزامن تفعيل حزم الإنعاش المالية مع اتخاذ إجراءات لإعادة ضخ رأس المال وتوفير السيولة، وهي الإجراءات التي اتبعتها دول بالفعل في إطار الاستجابة والتعامل مع الأزمة الاقتصادية. وتقدر مطبوعة "الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009" (WESP 2009) في إطار سيناريو أكثر تفاؤلاً - ومع الأخذ في الاعتبار تنفيذ حزم مالية مؤثرة من قبل اقتصاديات رئيسية تتراوح بين 1.5% - 2% من الناتج الإجمالي، بالإضافة إلي المزيد من الخفض في أسعار الفائدة - أن تنمو الاقتصاديات المتقدمة بمقدار 0.2% خلال عام 2009، وأن يتجاوز معدل النمو لدى الدول النامية نسبة 5% بمقدار بسيط.

جذور الأزمة المالية العالمية

التنبؤ بقصة الأزمة المالية

كشفت عملية التنامي المتسارع للاضطرابات في سوق رأس المال الدولية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2008 عن طبيعة خلل قائم في عمل المنظومة وأدت إلي تزايد المخاوف من حدوث انصهار مالي كامل علي المستوى العالمي. وبالرغم من أن جذور المشكلة نبعث لدى الدول المتقدمة، إلا أن الوضع المالي الذي أصبح هشاً بصورة متزايدة كان وثيق الصلة بنمط دولي للنمو تولد مع بدايات الألفية الثانية، وهو الخطر الذي حذرت منه مطبوعة WESP في أعداد سابقة. تمثلت القوة الدافعة للنمو إلى حد كبير - كجزء من هذا النمط - في معدلات قوية للطلب من قبل المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية حفز عليه الائتمان السهل وارتكز على أسعار العقارات المنتعشة، بالإضافة إلي معدلات الطلب المرتفعة للاستثمار والنمو القوي في الصادرات لدى بعض الدول النامية وبصفة خاصة الصين. تم تمويل نسب العجز المتزايدة لدى الولايات المتحدة عبر تلك الفترة من خلال الفوائض المتزايدة مع الصين واليابان وبعض الدول الأخرى التي حققت تراكمات كبيرة في الاحتياطي النقدي وكانت على استعداد لشراء أصول مقيمة بالدولار.

تزامن كل ذلك مع تزايد عملية رفع القيود المنظمة لعمل الأسواق المالية إلى جانب حدوث فوره في استحداث الأدوات المالية وأساليب جديدة لإدارة المخاطرة (أوراق مالية مدعمة بضمانات، والتزامات ديون معززة بضمانات، ومقايضات للعجز عن الوفاء بالتزامات الائتمان وما شابه ذلك). ساهم كل ذلك في حدوث تراكم كبير في الأصول المالية المدعمة بمستويات متنامية من المديونية لدى كل من القطاع العام وقطاع الشركات والقطاع المعيشي. تضاعفت نسبة المديونية المالية الداخلية لدى بعض الدول المتقدمة والنامية بمقدار أربعة أو خمسة أضعاف كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، ولقد تم التوصل إلى هذا الانفجار في المديونية من خلال التحول في النموذج المصرفي المتبع مما يمكن توصيفه بالنموذج التقليدي المعروف "بالشراء والاحتفاظ"، إلى نموذج تجاري يمكن توصيفه "بديناميكية الإنشاء من أجل البيع" (أو "بعملية التحويل إلى أوراق مالية"). ارتفعت في هذا السياق قدرة بعض المؤسسات على توليد موارد إضافية إلى نسب بلغت 30%، أعلى بكثير من نسبة السقف المسموح به بصفة عامة على ودائع المصارف والبالغة 10%. أدت العملية السائدة حالياً من التخلص من الديون وإسالتها وتفكيك المنزل المشيد من

أوراق اللعب إلى انهيار مؤسسات مالية راسخة وإلى حدوث حالة من التبخر السريع للسيولة الدولية، وإلى تهديد أوجه العمل التقليدية للاقتصاد الحقيقي.

استفادت جميع الأطراف من حالة الانتعاش الناتجة حتى الماضي القريب، وبصفة خاصة اللاعبين الماليين الرئيسيين لدى الاقتصاديات الغنية، بينما تواطأ الجميع في إغفال المخاطر القائمة، وذلك بالرغم من التحذيرات المتكررة، بما في ذلك تلك التحذيرات التي تناولتها مطبوعة WESP ، فالمديونية المتراكمة من قبل القطاع المالي والقطاع العام والقطاع المعيشي لدى الولايات المتحدة وأنحاء أخرى لم تكن قابلة للاستدامة مع مرور الوقت. بينما انتقلت الضغوط الناشئة في أسواق العقارات الأمريكية إلى القطاع المالي الأوسع تصاعدت المخاوف من حدوث عملية انصهار مالي وانتشرت تلك المخاوف إلى باق أنحاء العالم.

اتخذ صانعو السياسات في أنحاء العالم إجراءات غير مسبوقه للتعامل مع الأزمة.....

بدأ صانعو السياسات في الاستجابة بصورة جزئية للأزمة حيث فشلوا في رؤية المخاطر القائمة للمنظومة أو في الأخذ في الاعتبار التوابع العالمية للإضرابات المالية في صورتها الشاملة. تضمن هذا التناول عملية ضخ سيولة ضخمة في النظام المالي وإنقاذ بعض المؤسسات المالية الرئيسية، بينما تم قبول عملية انهيار بعض المؤسسات الأخرى. تحول صانعو السياسات مع استفحال الأزمة بحلول شهر سبتمبر عام 2008 لأسلوب أكثر شمولاً وأكثر تنسيقاً على المستوى الدولي في إدارة الأزمة. أعادت الإجراءات المتخذة صياغة شكل عمل أسواق رأس المال والتي سبق وأن تم رفع القيود المنظمة لعملها عنها. بدأت عملية توفير قدر كبير من الموارد العامة لعملية إعادة ضخ رؤوس الأموال في المصارف، مع الاستحواذ بصورة جزئية أو كلية على ملكية المؤسسات المالية المنهارة وتوفير عباءة من الضمانات الحكومية لودائع المصارف وللأصول المالية الأخرى. بدأت الحكومات لدى الدول المتقدمة والنامية في وضع حزم إنعاش مالية ونقدية في محاولة لمنع الأزمة المالية من التحول إلى كارثة إنسانية عالمية.

سيستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى يظهر مفعول السياسات على الاقتصاد الحقيقي

هدفت الإجراءات السياسية المتبعة إلى استعادة الثقة وفك حالة التجمد في أسواق الائتمان والمال من خلال إعادة ضخ رؤوس الأموال في المصارف من خلال أموال عامة، وضمن عملية إقراض لدى المصارف وتأمين ودائع المصارف. بدأت أسعار فائدة عملية الإقراض بين المصارف في التراجع بعض الشيء عقب بدء عمليات الإنقاذ على نطاق واسع خلال الربع الرابع من عام 2008، إلا أن حالتها الاحتقان و الخلل الوظيفي استمرت في بعض القطاعات الرئيسية من سوق الائتمان مع حلول شهر ديسمبر من عام 2008. سيستغرق الأمر وقتاً طويلاً في كل الأحوال حتى تنمر الإجراءات المتبعة عن نتائج فعالة، حيث ستستغرق عملية استعادة الثقة بين الأطراف العاملة في أسواق رأس

المال وعودة الائتمان إلى مستويات العرض السابقة شهورا ، إن لم يكن عدة سنوات، إذا كانت هناك دروس يمكن الاستفادة بها من الأزمات السابقة. كما سيستغرق الأمر بعض الوقت بصفة خاصة قبل أن تنعكس مشاكل الأسواق المالية على الاقتصاد الحقيقي. بالتالي، يبدو أنه لا مفر من أن تشهد الاقتصاديات الرئيسية انكماش اقتصادي حاد في المستقبل القريب، وأن عملية التعافي قد لا تحدث في المستقبل القريب، حتى ولو نجحت حزم الإنعاش والإنقاذ. كما أن التكلفة المالية الكبيرة للإجراءات الطارئة ستكون ضخمة، ومن غير الواضح المدى الزمني الذي قد يمكن من خلاله استعادة تلك التكاليف سواء من الأطراف الفاعلة في السوق أو من خلال عملية استعادة الإنعاش الاقتصادي. يمثل كل ذلك تحدي إضافي للاقتصاد الكلي.

الآثار على التجارة الدولية والتمويل

أصبحت أسعار السلع الأولية أكثر تأرجحا.....

أثرت الأزمة فعليا بصورة حادة على أسواق السلع الأولية الدولية مع آثار بعيدة المدى للتوقعات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة. لقد كانت أسعار السلع الأولية متأرجحة بشدة خلال عام 2008. ارتفعت أغلب الأسعار بشدة خلال النصف الأول من عام 2008 في سياق نمط للتصاعد بدأ منذ عام 2003. بدلت الأسعار اتجاه تغيرها بشدة خلال منتصف عام 2008، إلا أن أسعار البترول انخفضت بشدة بما يتعدى نسبة 60% من قمة الارتفاع الذي وصلت إليه في الفترة من شهر يوليو إلى شهر نوفمبر، وانخفضت أسعار سلع أخرى بصورة حادة بما في ذلك الحبوب. يتوقع أن تواصل معظم أسعار السلع الأولية انخفاضها حتى تتساوى مع الاعتدال الحادث في مستويات الطلب الدولية.

...والتوقعات بالنسبة للتجارة الدولية قائمة

تباطأ النمو في التجارة الدولية إلى 4.3% في أوائل عام 2008، وذلك أقل من نسبة 6.4% المتحققة خلال عام 2007، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة. تقدر واردات الولايات المتحدة بحوالي 15% من حجم التجارة الدولية، وسجلت تلك الواردات انخفاضا ربع سنويا على مدار كل ربع سنة بدءا من الربع الرابع من عام 2007، وانخفضت تلك الواردات بحددة بمقدار 7% خلال الربع الثاني من عام 2008. تراجع أيضا معدل النمو في التجارة الدولية إلى نسبة 3% خلال شهر سبتمبر من عام 2008، وهو معدل يبلغ ثلث معدل نمو التجارة الدولية في العام السابق. يتوقع المزيد من الضعف في معدلات نمو التجارة الدولية خلال عام 2009.

هناك خطورة متزايدة تتمثل في المزيد من الإحجام عن إقراض الدول النامية

بدا أن النظم المالية لدي أغلب الدول النامية في مأمن من أي آثار مباشرة للأزمة المالية الدولية في بداياتها، وذلك في ضوء الانكشاف المحدود لأسواق تلك الدول لمشتقات سوق الرهن العقاري التي أدت إلى انهيار بنوك رئيسية لدى الولايات المتحدة وأوروبا. إلا أن تزايد عناصر المخاطرة ظهر من خلال قنوات أخرى، حيث بدأ المستثمرون في سحب الموارد من الأسواق البازغة والأسواق النامية الأخرى كجزء من عملية إسالة الديون والتخلص منها من قبل المؤسسات المالية لدى الدول المتقدمة. إستنتج ذلك أن ارتفعت بحدّة تكلفة تقديم التمويل للأسواق البازغة والنامية، وذلك في ضوء القيود المتولدة على سوق الائتمان الدولية، وفقاً لقياسه عن طريق التفاوت في أسعار الفائدة لمؤشر سندات الأسواق البازغة. فخلافاً للسنوات السابقة عندما كانت أسعار الفائدة تتفاوت بصورة كبيرة وفقاً للمنطقة والدولة المعنية بما يعكس تفرقة المستثمرين بين المخاطرة لدى كل دولة وفقاً لظروفها، إلا أن الزيادة الكبيرة الأخيرة كانت متناسقة بما يعكس حالة العدوى وتجنب الاستثمار لدى الأسواق البازغة التي أُلتمت بالمستثمرين. يتوقع في هذا السياق أن يستمر التفاوت الكبير في أسعار الفائدة خلال عام 2009 حيث تستمر الضغوط على أسواق الائتمان، وذلك في نفس الوقت الذي يتوقع فيه المزيد من الانخفاض في مستويات تدفق رأس المال إلى الأسواق البازغة.

ازدياد التذبذب في أسعار صرف العملات ومخاطر حدوث انخفاض حاد في قيمة الدولار ستظل قائمة خلال عام 2009

ارتفعت بحدّة التذبذب في أسعار صرف العملات مع تزايد عمق الأزمة المالية الدولية. انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بحدّة في مواجهة العملات الرئيسية، وبصفة خاصة أمام اليورو، خلال النصف الأول من عام 2008، إلا أن الدولار قد عكس ذلك الاتجاه بصورة أكثر حدّة. أما فيما يتعلق بعملات العديد من الدول النامية التي رافقت التوجه الأول بارتفاع قيمتها مقابل الدولار، فقد عكست توجهها أو حدثت تباطؤ في معدلات ارتفاع قيمتها مقابل الدولار. إنخفضت قيمة العملة لدى عديد من الدول النامية مقابل الدولار منذ منتصف عام 2008، وبصفة خاصة عملات الدول المصدرة للسلع الأولية. أدى ارتفاع رغبة المستثمرين الدوليين في تجنب المخاطرة إلى "الهروب إلى الأمان"، كما هو واضح من انخفاض العائد على سندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل إلى ما يقرب من الصفر.

إلا أنه من المتوقع أن يكون الارتفاع الحادث في سعر صرف الدولار ظاهرة مؤقتة إذ مازالت هناك مخاطر حقيقية متمثلة في احتمالات حدوث انهيار حاد في قيمة الدولار خلال عام 2009 أو ما بعد ذلك التاريخ. فعلى الرغم من أن الخلل في الموازين الدولية قد قلت معدلاته بعض الشيء خلال عام 2008 ويتوقع أن يستمر التراجع في نسب الخلل القائمة في الموازين الدولية خلال عام 2009 مع الركود في الدول المتقدمة، إلا أنه مازال وضع المديونية الخارجية للولايات المتحدة في تزايد. يعد ذلك، بالإضافة إلى العجز في ميزان المعاملات الجارية الأمريكي والانطباعات بأن وضع المديونية الخارجية للولايات المتحدة يقترب من مستويات غير قابلة للاستدامة، من العوامل الرئيسية التي تقود تيار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي منذ عام 2002. وتدفع عملية الهروب إلى الأمان، من خلال

زيادة الطلب على الدولار الأمريكي في إطار الأزمة المالية الدولية، بمستويات المديونية الخارجية للولايات المتحدة إلى آفاق جديدة، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تجدد الانزلاق في قيمة الدولار بمجرد أن تنتهي عملية إسالة الديون والتخلص منها. يجب أن يتنبه صانعو السياسات في هذا السياق إلى أن مخاطر احتمالات حدوث انهيار حاد في قيمة الدولار تعد أحد العوامل الكامنة التي قد تؤدي إلى تجدد الاضطرابات في أسواق المال الدولية خلال عام 2009.

الآثار على الدول النامية

تقود الدول المتقدمة عملية تراجع النمو على المستوى الدولي، إلا أن حال الضعف العامة انتشرت بسرعة إلى الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول، متسببة في تزامن انخفاض النمو على المستوى الدولي خلال عام 2009.

تسير دول رابطة الدول المستقلة CIS، من بين الاقتصاديات المارة بمرحلة تحول، نحو انخفاض ملموس في النمو خلال عام 2009، ويجرها نحو هذا الطريق آثار الركود الدولي وعملية انخفاض أسعار السلع الأولية لدى الدول الكبيرة منها مثل كازاخستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا. ستشعر المنطقة أيضا بانخفاض في معدلات استثمار قطاع الأعمال، وبصورة أقل انخفاض في معدلات استهلاك القطاع المعيشي. أما في منطقة وسط وشرق أوروبا فمن المتوقع أن يحدث المزيد من التواضع في معدلات النمو.

بالنسبة للدول النامية، سيتباطأ النمو في إفريقيا خلال عام 2009، بينما تنتشر الآثار المعديّة للتباطؤ الاقتصادي الدولي على الدول النامية والمنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الطلب على الصادرات، وإلى انخفاض أسعار السلع الأولية، وإلى انخفاض تدفق الاستثمارات إلى المنطقة. يتوقع أيضا أن تنخفض معدلات النمو بصورة ملموسة في شرق آسيا خلال عام 2009، حيث ستتباطأ الصادرات بصورة كبيرة. ستعاني كذلك بعض الاقتصاديات الكبيرة في شرق آسيا من خسائر مالية كبيرة كنتيجة لانكشاف أسواقها بصورة كبيرة للأسواق المالية الدولية. هذا، وتعاني منطقة جنوب آسيا من انخفاض عام في معدلات النمو لدى كل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. يتوقع أيضا أن يتباطأ النمو بصورة كبيرة في غرب آسيا خلال عام 2009 نتيجة للانخفاض السريع في أسعار النفط، كما يتوقع أن ينخفض الإنفاق الاستثماري عبر المنطقة. ينتظر أيضا أن ينخفض النمو لدى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بصورة كبيرة نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية والقيود المتولدة على الائتمان.

ستمثل الأزمة تراجعا لعملية مكافحة الفقر

ستؤثر الأزمة المالية بصورة ملموسة في الأغلب على مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة وأنها تأتي في أعقاب أزمتي الغذاء والطاقة. إذ ستؤدي عملية التضييق في الحصول على الائتمان والنمو الضعيف إلى تراجع في الإيرادات العامة، وستضع قيودا على قدرات حكومات الدول النامية في تمويل الاستثمارات اللازمة للتعليم والصحة والأهداف الإنسانية التنموية الأخرى. إذا لم

يتم وضع شبكات ملائمة للضمان الاجتماعي، سيكون الفقراء الأكثر تأثراً بالأزمة. لقد تم الدفع بحوالي 125 مليون نسمة إلى حدود الفقر المدقع منذ عام 2006 بسبب الارتفاع الحاد دولياً في أسعار الغذاء. إن الدروس المستفادة من الأزمات السابقة تؤكد على أهمية تأمين استثمارات عامة في البنية التحتية و التنمية الاجتماعية حتى يتم تفضي أي تراجع في التنمية البشرية، ولتمهيد الطريق نحو تحقيق انتعاش ونمو اقتصادي ذو جودة عالية في الأمد المتوسط.

تحديات سياسية عاجلة

لقد أساء صانعو السياسات تقدير عمق الأزمة في البداية

أساء صانعو السياسات لدى كافة أنحاء العالم تقدير عمق واتساع الأزمة المالية الحالية في البداية، نتيجة لذلك ظلت ردود أفعالهم أقل من المطلوب في المراحل الأولية، وكانت السياسات المتبعة قاصرة بشدة عن التعامل مع حجم وطبيعة الأزمة.

قامت ستة مصارف مركزية رئيسية بتنسيق ردود فعلها بعد أن كشفت الأزمة عن الخطورة القائمة في عمل المنظومة بحلول شهر سبتمبر عام 2008، وذلك من خلال الاتفاق على خفض أسعار الفائدة الرسمية المستهدفة بصورة متزامنة مع عملية ضخ السيولة المباشرة في الأسواق المالية. يتوقع المزيد من المرونة في السياسات النقدية المتبعة في الاقتصاد الدولي خلال عام 2009، إلا أنه مع التدهور الكبير في ثقة المستهلك والمستثمر، وتردد المصارف في الإقراض، فإن استمرار عملية خفض أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية لن تفيد كثيراً في حفز عملية الزيادة في الائتمان المعروض للقطاع غير المالي، أو في تشجيع الإنفاق الخاص. بل قد يؤدي كل ذلك فقط إلى توسيع القاعدة النقدية داخل القطاع المصرفي.

هناك حاجة إلى حوافز مالية ضخمة

تحظى عملية استعادة الثقة في أسواق المال من أجل أن يعود تدفق الائتمان إلى طبيعته بأولية قصوى، إلا أنه طالما بقيت المخاوف السائدة من ركود اقتصادي عميق، فإن المستهلك والمستثمر سيظلان يفضلان تفضي المخاطرة، وبالتالي هناك حاجة إلى سياسات اقتصادية كلية مضادة للتقلبات الدورية حتى تتكامل مع الجهود المبذولة لإنقاذ القطاع المالي من الفشل العام في عمل المنظومة.

هناك حاجة ماسة إلى النظر بعمق في السياسات المالية كأحد الطرق المتاحة لإعادة تنشيط الاقتصاد الدولي، وذلك في ضوء حرية الحركة المحدودة المتاحة للسياسات النقدية، و تدعو شدة وقسوة الأزمة المالية إلى إتباع سياسات تتناسب مع حجم المشكلة، وبالتالي يجب أن يتم أيضاً تجاوز الحدود المعتادة للاعتبارات المتبعة بشأن الميزانيات. تبنت الولايات المتحدة حزمة مالية للإنعاش الاقتصادي في أوائل عام 2008 بلغت حوالي \$168 مليار دولار، أي حوالي 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للولايات المتحدة، وذلك من خلال نموذج لرد الضرائب للقطاع المعيشي. يرى بعض

المحللين أن تلك الحزمة ساهمت في أن يبقى الاقتصاد الأمريكي طافيا خلال ربع واحد على الأقل ، إلا أن آخرون شككوا في جدوى استمرارية تأثير تلك الحزمة. يتضح الآن أن حجم الحزمة المالية كان ضئيلا للغاية مقارنة بخطورة الموقف وفي ضوء فشلها في الإبقاء على نشاط الاقتصاد. بحثت الولايات المتحدة تقديم حزمة مالية أكثر ضخامة بنهاية عام 2008 ، كما قامت الدول الأوروبية بإبداء مرونة كبيرة في سياساتها النقدية تمهيدا لعملية توسع كبير في السياسات المالية خلال عام 2009.

هناك أيضا حاجة إلى إتباع سياسات مالية مضادة للتقلبات الدورية لدى الدول النامية

تردد عدد كبير من الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول في إبداء المرونة في سياساتها النقدية بسبب القلق من الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة، إلا أنه من المتوقع أن تقل الضغوط التضخمية خلال عام 2009 مع تراجع أسعار الطاقة والغذاء، ومع ضعف الطلب الدولي عليها، ومن شأن ذلك أن يفسح المجال للمزيد من المرونة في السياسات النقدية وإفساح المجال أيضا للحواجز المالية، على الأقل لدى الدول التي مازال لديها قدر من أرصدة الاحتياطي النقدي الأجنبي.

سينتفوت المجال المتاح أمام سياسات مواجهة التقلبات الدورية لدى الدول النامية، وذلك لسببين رئيسيين: السبب الأول هو وجود سجل لدى العديد من الدول النامية من السياسات الاقتصادية الكلية المدعومة للتقلبات الدورية في إطار التأقلم معها، والتي تكون مدفوعة جزئيا ببعض القواعد السياسية الراسخة مثل عملية استهداف مستوي للتضخم. يتطلب توفير قدر أكبر من المرونة في السياسات النقدية والحفز المالي في مثل تلك الأحوال الخروج على الممارسات والقواعد السياسية القائمة. السبب الثاني يتمثل في عدم وجود احتياطي نقدي كاف لدى جميع الدول بصورة متساوية، كما أن بعضها يصبح عرضة أكثر من غيره للتعرض لصدمات في ميزان المدفوعات.

هناك دول لديها مساحة سياسية أوسع للحركة بصورة أكثر جرأة لمنع الركود. قامت الحكومة الصينية بالفعل باستغلال المساحة السياسية المتاحة لديها على سبيل المثال، وقامت بتصميم خطة إنعاش مالي كبيرة على نطاق واسع تصل إلى نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق خلال عامي 2009 و 2010، والتي من شأنها أن تساهم في إعادة إنعاش الطلب الدولي. أعلنت جمهورية كوريا أيضا عن حزمة إنعاش مالي تساوي نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي لديها.

ستكون مساحة الحركة السياسية المتاحة للعديد من الدول المتوسطة ومنخفضة الدخل لتوفير حزم إنعاش اقتصادي محدودة، وذلك عندما ترى تلك الدول أرصدها من احتياطي العملات الأجنبية يتبخر بسرعة، في نفس الوقت الذي تحدث فيه حركة عكسية في حركة رأس المال، أو يحدث خفض كبير في الطلب على صادرات تلك الدول، أو الاثنين معا. لذلك فمن أجل دعم قدراتها على مواجهة التقلبات الدورية في الأجل القصير، يجب أن تكون هناك جهود لتحسين عملية توفير تمويل تعويضي إضافي ومستويات مضمونة من تدفق المعونات حتى تستطيع تلك الدول احتمال الانخفاض الحادث في إيرادات الصادرات والانخفاض في القدرة على جذب تدفق رأس المال الخاص بسبب الأزمة المالية الدولية.

يجب على صانعي القرار في جميع أنحاء العالم النظر إلى الغد بينما هم منهمكون في إطفاء الحرائق اليوم

يجب، في إطار التخطيط للأجل الطويل، أن يتم توسيع إطار سياسات التنمية اللازم لإدارة سياسات الاستثمار والتكنولوجيا حتى يتم تنويع اقتصاديات تلك الدول وخفض اعتمادها على عدد محدود من صادرات السلع الأولية، بما يسمح لها بتحقيق أولوياتها التنموية بما في ذلك تحقيق المزيد من الأمن الغذائي، والتعامل مع التغير المناخي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سيتطلب كل ذلك موارد ضخمة للاستثمار العام في البنية التحتية، وإنتاج الغذاء والتعليم والصحة، ومصادر الطاقة المتجددة. توفر الأزمة أيضا فرص متنوعة لتوجيه حزم الإنعاش في اتجاه متماش مع الأهداف طويلة الأجل للتنمية المستدامة.

هناك حاجة لتنسيق حزم الإنعاش الاقتصادي على المستوى الدولي

من المحبذ أن يتم التنسيق بين حزم الإنعاش الاقتصادي على المستوى الدولي حتى يتم التأكد من تحقيق قدر كاف من الإنعاش على المستوى الدولي. إن تطبيق حزمة إنعاش مالي لدى دولة واحدة فقط من شأنه أن يكون أقل فعالية في تحقيق المأمول بسبب الأثر الكبير الناتج عن التسرب من خلال الواردات وذلك في ظل اقتصاد دولي متكامل بصورة قوية. لذلك فإن عملية تنسيق حزم الإنعاش الاقتصادي على المستوى الدولي من شأنه أن يزيد من أثر المضاعف الإيجابي الذي من الممكن تضخيم آثاره من خلال الروابط الاقتصادية الدولية بنسبة قد تصل إلى 30% أو أكثر، مما يؤدي بدوره إلى رفع أثر حزمة الإنعاش على مستوى الاقتصاد الدولي واقتصاديات الدول المعنية أيضا. مثلما هو الحال في التنسيق الدولي في عملية إبداء المزيد من المرونة في السياسات النقدية، يمكن أن يؤدي تنسيق حزم الإنعاش الاقتصادي على المستوى الدولي إلى الحد من التذبذب غير المرغوب فيه في تفاوت أسعار الفائدة عبر الدول وإلى الحد من التذبذب في أسعار تبادل العملات الرئيسية. إلا أنه على عكس التنسيق على المستوى الدولي في مجال أسعار الفائدة، فإن التنسيق الدولي في مجال حزم الإنعاش يبدو أكثر صعوبة في التحقيق من الناحية الفنية والناحية السياسية، وبالتالي قد يكون من الصعب تحقيق هذا التنسيق من خلال اتفاقيات لحظية، بل يتطلب الأمر بصورة أكبر قاعدة مؤسسية للتنسيق.

ستستغرق عملية إعادة تنشيط الاقتصاد الدولي وقتا أطول إذا لم يكن هناك تنسيقا كافيا على المستوى الدولي، كما ستستغرق عملية إعادة الثقة في الأسواق وقتا أطول أيضا. من شأن ذلك أيضا أن يؤدي إلى أن يطول أمد أزمة الائتمان وأن تظل تكلفة الاقتراض مرتفعة لحكومات الدول النامية والقطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه أن يعيق جهود تلك الدول في مواجهة الأزمة.

هناك أيضا حاجة ماسة إلى التنسيق السياسي على المستوى الدولي بين دول العجز ودول الفائض لتحقيق التوازن الحميد في كافة أنواع الخلل الدولي ولتفادي حدوث انهيار حاد مربك في قيمة الدولار الأمريكي. لقد أدت الأزمة المالية الدولية بالفعل إلى تحويل عملية تضبيب غير منظمة إلى تراجع دولي منظم في النمو، لذلك تبقى هناك حاجة ماسة إلى التنسيق والتعاون على المستوى الدولي أكثر من أي وقت مضى.

إصلاح النظام المالي الدولي

سيستغرق الأمر بعض الوقت لاستعادة الثقة في الأسواق المالية وحتى يتحقق الانتعاش، وذلك حتى وفقا لأكثر السيناريوهات تفاؤلا، وبينما يتم التعامل مع حلول فورية للأزمة هناك حاجة ماسة لأن يتم التعامل مع أوجه الخلل المؤسسية التي أدت إلى الأزمة الحالية.

آليات الإدارة الاقتصادية الدولية أصبحت غير مجدية

أدى الكساد الاقتصادي الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى ظهور سياسات "إفقار الجار" "beggar-thy-neighbor"، وتفكك الاقتصاد الدولي وعودة سياسات الحماية التجارية. وتحت وعد " عدم تكرار ما حدث تحت أي ظرف" ، أدى كل ذلك إلي تصميم مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك خلق كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لتأمين استقرار الاقتصاد الدولي وتشجيع النمو والتنمية. إلا أنه مع مرور الوقت أصبحت قدرة صندوق النقد الدولي على تأمين وتوفير الاستقرار للاقتصاد الدولي محدودة أو معاقة بسبب موارده المحدودة، وتضاءلت أكثر تلك القدرات من خلال الموارد الأكبر حجما وأكثر مرونة لفاعلين دوليين من القطاع الخاص ذوي تأثير دولي واسع، وأصبحت مجموعات محدودة من الدول مثل مجموعة الدول الصناعية السبع أو مجموعة الثماني تشكل محافل لتحقيق تنسيق السياسات علي المستوي الدولي من خلال الممارسة.

إن حالة عدم الجدوى التي تبدو عليها وضعية مؤسسات بريتون وودز في السياق الحالي للأزمة الدولية تنبع من وضعية هياكلها المنحرفة في أنماط التصويت والإدارة، والتي لا تعكس أهمية الدول النامية في الاقتصاد الدولي اليوم. إن حالة عدم وجود آليات ذات مصداقية وتمثيل واسع لعملية تنسيق السياسات علي المستوي الدولي تمثل ثغرة ملموسة تستوجب التعامل الفوري معها، وهو الأمر الذي يحد أيضا من إمكانية وجود أي رد فعل حازم وفعال للأزمة الحالية.

الأطر المنظمة لعمل الأسواق قاصرة

أظهرت الأزمة المالية أوجه القصور المتعددة في الأطر التنظيمية والرقابية القائمة علي أسواق المال. أولا: يضع المنهج الجديد لتنظيم أسواق المال، بما في ذلك قواعد اتفاقية بازل الجديدة (بازل 2)، عبء التنظيم والرقابة علي المؤسسات المالية نفسها. ثانيا: كلما تزايد تعقيد عملية التجارة في الأوراق والأدوات المالية الأخرى، كلما زاد الاعتماد علي مؤسسات التقييم السيادي التي أثبتت عدم كفايتها للتعامل مع العمل المناط بها القيام به، وذلك جزئيا بسبب تضارب المصالح حول مصادر إيرادات تلك الشركات والتي تتناسب طرديا مع حجم التجارة في الأدوات المالية التي تقوم بتقييمها. لذلك تجنح عملية تقييم المخاطر من قبل شركات التقييم السيادي إلى أن تكون مواكبة للتقلبات الدورية، حيث تقوم الشركات بالاستجابة للمخاطر فور تحولها إلى واقع ملموس بدلا من أن تستجيب لتلك المخاطر وهي تنمو. ثالثا: تجنح المناهج القائمة لتقييم المخاطر إلى التجاوب بصورة مدعمة للتقلبات الدورية، وبالتالي تعمق من أزمة الائتمان عند وقوع الأزمات. من ناحية أخرى، في أوقات الانتعاش الاقتصادي، وعندما تكون قيمة الضمانات والأسعار في حالة ارتفاع، تنخفض حالات

العجز عن السداد، وينتج عن ذلك توسع أكبر من اللازم في تقديم الائتمان وعدم وجود رقابة كافية علي عمل الأسواق. أما عندما يحدث الإنكماش، تبدأ الزيادة المتسارعة في معدلات العجز عن السداد وقد تؤدي قواعد العمل الرقابية التقليدية إلى أزمة في الائتمان. رابعاً: أدى انتشار الشبكات المالية عبر العالم، وطبيعة عملية استحداث الأوراق المالية نفسها، إلى ارتكان أغلب المعاملات المالية إلى عامل "الثقة" المتبادلة بين المؤسسات من حيث القدرة المنعزلة لكل منها بصورة منفردة علي مساندة عملياتها. إلا أنه مع بدء ظهور حالات الإعسار، تضعف تلك الثقة وقد تتبخر سريعاً مولدة حالة عامة من التجمد في أسواق الائتمان. تتجاهل نماذج تحليل المخاطر المطبقة من قبل الجهات المناط بها تنظيم عمل الأسواق آثار مثل تلك العدوى، وتفشل في الوضع في الاعتبار نقاط ضعف النظام المالي ككل، سواء في الداخل أو في الخارج.

يجب أن يكون الغرض الأساسي من إصلاح قواعد الاحتياط والرقابة على القطاعات المالية هو استحداث قواعد دولية للعمل الجماعي في مواجهة التقلبات الدورية مع مساندة ذلك بسياسات اقتصادية كلية مصادرة للتقلبات الدورية.

مخاطر حدوث انهيار حاد في سعر الدولار متأصلة في طبيعة نظام الاحتياطي النقدي الدولي القائم

إن مخاطر حدوث انهيار حاد في سعر الدولار الأمريكي متأصلة في طبيعة النظام العالمي القائم للاحتياطي النقدي والذي يستخدم الدولار الأمريكي كالعلة الرئيسية للاحتياطي، وكأداة لتسوية المدفوعات الدولية. تتمثل الطريقة الوحيدة الممكنة لبقاء دول العالم لكي تقوم بعملية تراكم لأصول مقومة بالدولار لديها في ظل هذا النظام، في استمرار الولايات المتحدة في تحقيق عجز خارجي في معاملاتها. إلا أنه كلما أصبح الوضع الصافي لمديونية الولايات المتحدة في حالة تزايد مستمر، كلما أثر ذلك علي توقعات المستثمرين بشأن عملية تضبيب لسعر الدولار وكلما تأكلت ثقة المستثمرين في الدولار.

يفتقر العالم إلى وجود مقرض دولي يمثل الملاذ أخير

لقد قامت العديد من الدول النامية بمراكمة أرصدة ضخمة من الاحتياطي النقدي على مدى العقد الأخير ليكون بمثابة تأمين ذاتي ضد الصدمات الخارجية، إلا أن تلك العملية تتضمن تكلفة باهظة للاحتفاظ بتلك الأرصدة من خلال تكلفة الفرصة البديلة لاستغلال تلك الأرصدة في استثمارات طويلة الأجل. تكمن الدوافع وراء الاحتفاظ بأرصدة كبيرة من الاحتياطي النقدي لدى الدول النامية في أوجه القصور الأساسية في نظام الاحتياطي النقدي الدولي السائد، إذ يمكن لعملية تحسين قواعد العمل الكلية المنظمة لحساب رأس المال أن تساعد في خفض الحاجة إلى تكلفة التأمين الذاتي في مواجهة عملية تعبئة الاحتياطي النقدي. كما يمكن أيضاً خفض الحاجة إلى تأمين ذاتي من خلال آليات أكثر فعالية لتوفير السيولة وإدارة الاحتياطي النقدي على المستوى الدولي، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى متعدد الأطراف.

يجب بصفة عامة أن يتم تبسيط جميع آليات صندوق النقد الدولي، وأن تتضمن مدفوعات يتم صرفها بصورة آلية وأكثر سرعة تتناسب مع حجم الصدمة الخارجية. تم اتخاذ بعض التدابير في هذا الاتجاه مؤخرا في إطار عملية إصلاح آلية الصدمات الخارجية التابعة لصندوق النقد الدولي. إلا أن الموارد الكلية المتاحة تظل محدودة وهناك حاجة إلى المزيد منها لتوفر الضمانات الجماعية اللازمة للأزمات كبيرة الحجم.

الطريق إلى الأمام

توجد أهمية قصوى، في ضوء أوجه القصور القائمة، إلى مداولات حول هندسة مالية دولية جديدة تتناول أربعة مجالات أساسية على الأقل للإصلاح:

(أ) إنشاء آلية فعالة وذات مصداقية لتنسيق السياسات على المستوي الدولي. يجب أن تتضمن تلك الآلية مشاركة أكثر تمثيلا لدى المؤسسات الدولية للإدارة الاقتصادية، وألا تكون المشاركة مقصورة على الدول النامية الرئيسية فقط، وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى مراجعة أساسية لهيكل إدارة ووظائف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(ب) إصلاحات أساسية للنظم القائمة للرقابة والإشراف المالية لمنع حدوث تجاوزات.

(ج) إصلاح نظام الاحتياطي النقدي الدولي، بعيدا عن الاعتماد شبه الكامل على الدولار الأمريكي وفي اتجاه نظام متعدد الأطراف مدعوما بعدد من العملات، قد يتحول مع مرور الوقت إلى نظام يستند إلى نظام دولي مدعم بعملة دولية.

(د) إصلاح آليات التمويل التعويضي وشروط توفير السيولة على أن تكون مدعمة من عملية للتجميع المشترك، الإقليمي أو متعدد الأطراف، لاحتياطي النقد الأجنبي المتوافر وطنيا وتفادي آليات تنسيق السياسات المرهقة القائمة.

الأزمة عالمية، لذا هناك حاجة لحلول عالمية

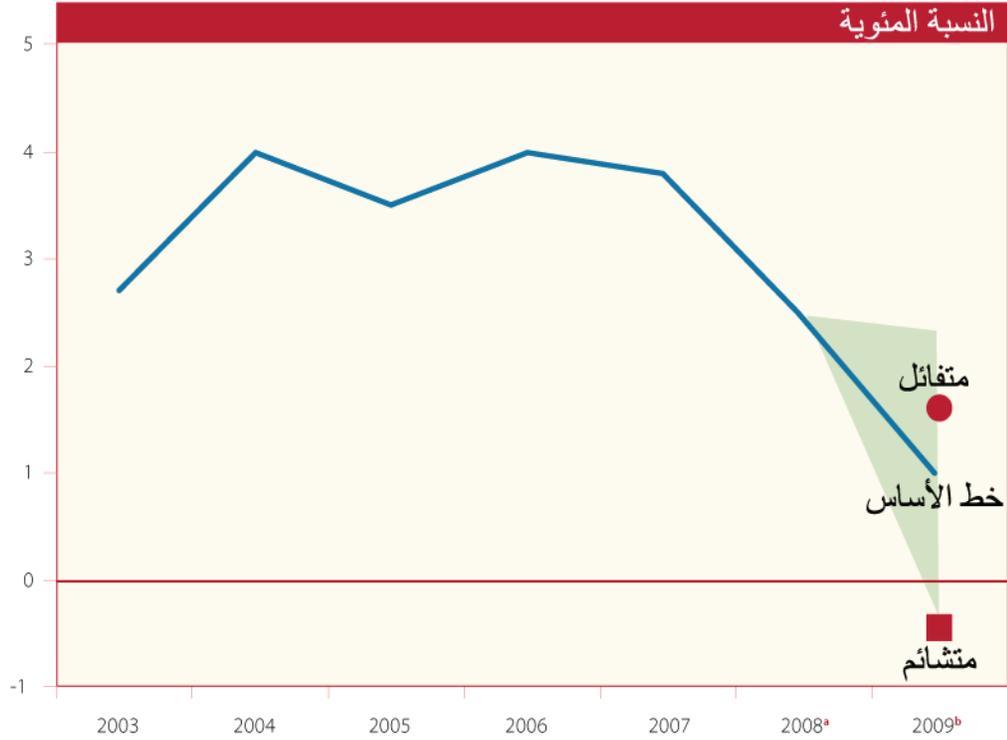
أقر زعماء العالم على الحاجة إلى الإصلاح، وذلك في إطار مؤتمر المتابعة الدولي حول تمويل التنمية لمراجعة تنفيذ توافق آراء مونتيري، والذي عقد بالدوحة، قطر، خلال الفترة من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2008، حيث اتفقت الحكومات على التعامل مع مشاكل الموضوعات المؤسسية وعلى الإصلاح الأساسي للنظام المالي الدولي.

وعد المانحون أيضا خلال المؤتمر بالوفاء بالتزاماتهم لسد الفجوة القائمة في مساعدات التنمية الرسمية للدول النامية وأكدوا على أن الأزمة المالية يجب ألا تقف عائقا أمام تحقيق ذلك.

يمكن للأزمة المالية الدولية أن تمثل حافزا لعودة سياسات حماية تجارية بصورة أكبر. تعهدت الحكومات في مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية على مقاومة مثل هذا التوجه، إلا أنها أكدت أيضا على أهمية كسر الجمود القائم في مفاوضات إتمام جولة الدوحة متعددة الأطراف لتحرير التجارة وتأمين أبعاد التنمية للجولة، وبصفة خاصة مبدأ المعاملة الخاصة والتميزة.

ليس من السهل إيجاد إجماع بين أصحاب المصلحة حول الشكل النهائي لنظام الإدارة الجديد للاقتصاد الدولي، إلا أن المخاطر الذي يمثلها الفشل في تناول المشاكل المؤسسية القائمة على السلم والرخاء الدوليين والتي تقف وراء الأزمة المالية الحالية تظل كبيرة. إن الوعي بذلك يجب أن يكون الأساس للبحث عن حلول مشتركة.

الاقتصاد الدولي قد يدخل في مرحلة أسوأ خلال عام 2009

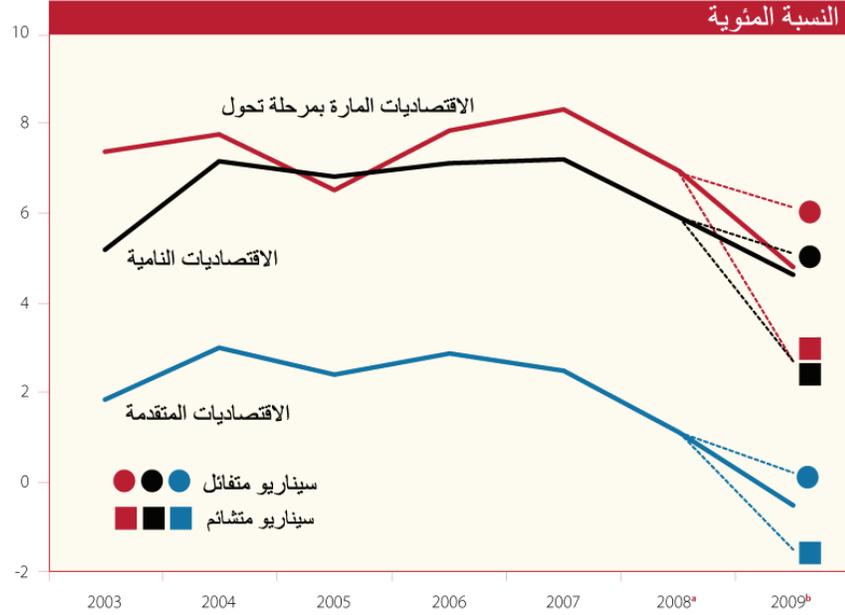


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية / الأمم المتحدة
ملحوظة:

أ. مقدر جزئيا

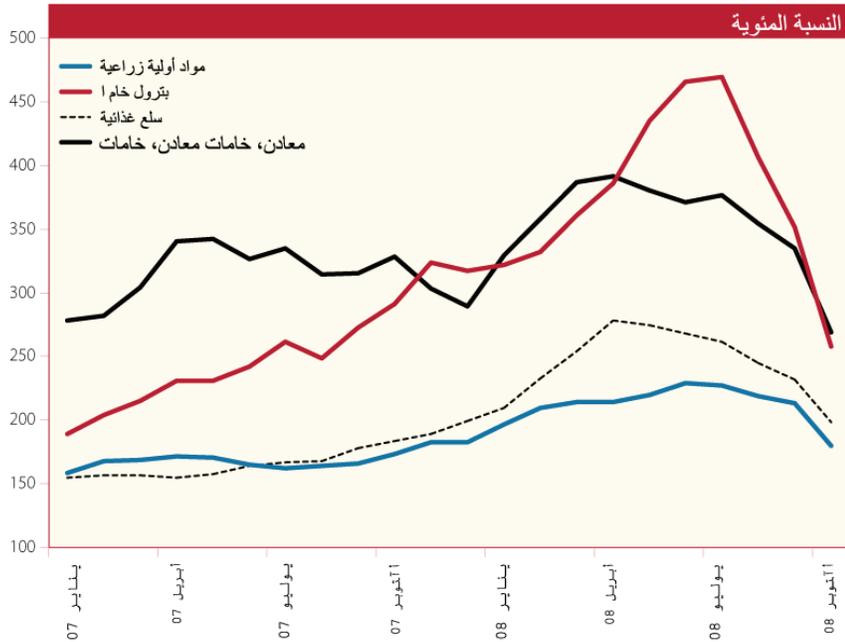
ب. تقديرات، على أساس مشروع LINK

تباطؤ دولي متزامن في النمو يقوده الرأود لدى الاقتصاديات المتقدمة



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ الأمم المتحدة
أ. مقدرة جزئيا
ب. توقعات

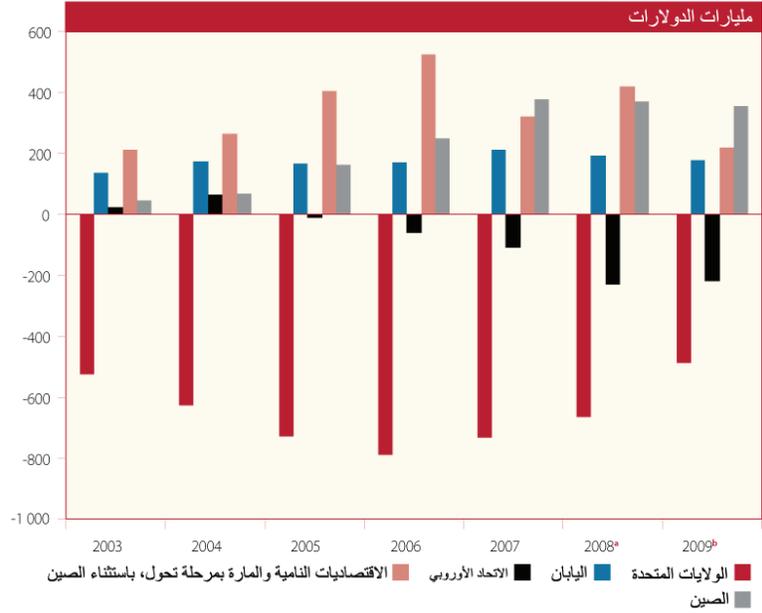
صعود وهبوط أسعار السلع الأولية خلال عامي 2007 و2008



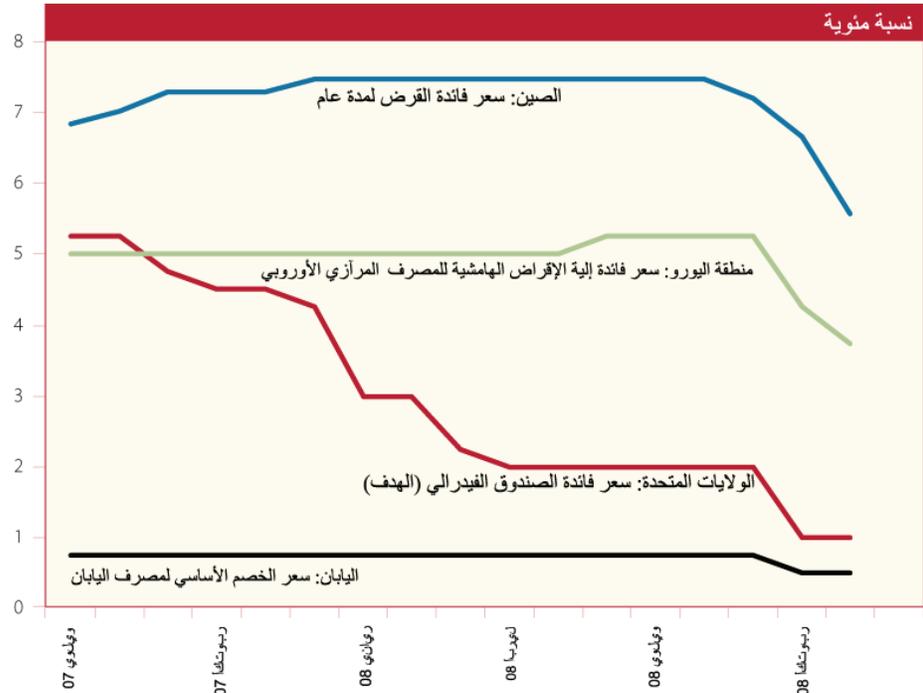
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لأسعار السلع الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

أ متوسط خام برنت/تكساس، وزن ترجيحي متساو (دولار للبرميل)

تراجعت أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي بعض الشيء، إلا أنه ما زالت المخاطر قائمة بشأن المزيد من الاضطراب المالي



هل تؤدي المرونة في السياسات النقدية إلى الوقوع في مصيدة السيولة؟



تراجع حاد في النمو لدى كافة مناطق الدول النامية لعام 2009

النسبة المئوية لمعدل التغير السنوي

	2003	2004	2005	2006	2007	2008 ^a	2009 ^b		
							سيناريو خط الأساس	سيناريو متشائم	سيناريو متفائل
اقتصاديات مارة بمرحلة تحول	7.4	7.7	6.5	7.8	8.3	6.9	4.8	2.7	6.1
اقتصاديات نامية	5.2	7.1	6.8	7.1	7.2	5.9	4.6	2.7	5.1
إفريقيا	4.9	5.9	5.7	5.7	6.0	5.1	4.1	0.1	4.7
شرق آسيا	6.9	8.0	7.7	8.6	9.0	6.9	5.9	4.6	6.4
جنوب آسيا	6.9	6.7	9.5	6.9	7.9	7.0	6.4	4.0	6.6
غرب آسيا	4.9	8.2	6.8	5.9	4.7	4.9	2.7	1.6	3.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.8	5.9	4.6	5.5	5.5	4.3	2.3	-0.2	2.7

المصدر: الأمم المتحدة / إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
^a مقدره جزئيا
^b توقعات: بناء على مشروع LINK.